ضوابط مقترحة لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض خبراء التربية والتعليم

د / عبد الله دخيل الله شلوان المنتشري
أستاذ مساعد ـ جامعة القصيم

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على جدوى وجود ضوابط علمية تنظم مبادرات تجديد التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، واقتراح بعض هذه الضوابط عن طريق عينة الخبراء ، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة المفتوحة لجمع البيانات ثم ترميزها وتبويبها وصياغتها ، وكان من أبرز نتائج الدراسة ضرورة وجود ضوابط علمية لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية للإسهام في تقليل الأخطاء الناجمة عن الذاتية و زيادة الثقة المجتمعية في الأداء التربوي والتقليل من مظاهر الهدر التربوي و الرفع من الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى المعلمين والمشرفين والقيادات التربوية . كما اقترحت العينة بعض الضوابط الضرورية لتنظيم مبادرات التجديد التربوي ومنها : مراعاة الحاجة التربوية ، إعداد الدراسات العلمية ، استطلاع رأي المجتمع التربوي ، مراعاة الموارد والتجهيزات ، تدريب القائمين على التنفيذ ، التدرج في التنفيذ ، تهيئة الرأي العام ، التكامل بين المبادرات ، العمل وفق مبدأ الشفافية .

الكلمات المفتاحية : التجديد التربوي ، المبادرات التربوية .

المقدمة :

يعد التجديد التربوي خياراً استراتيجياً لتحقيق التقدم والتنمية ، وركيزة أساسية من ركائز تطور المجتمعات ، وجزء من عمليات الإصلاح والتحسين والتطوير كونه يتضمن مبادرات مختلفة لدعم الإيجابيات ومعالجة السلبيات ومواكبة العصر ، ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق جوانب التنمية المختلفة دون أن يهتم بتجديد السياسات التعليمية وأهدافها وبرامجها ودعم جوانب قوتها ومعالجة جوانب ضعفها حتى تتماشى مع روح العصر ومتطلباته . وهو بتلك الرؤية جزء من الاصلاح التربوي الذي قال عنه العيسى (٢٠٠٩ : ص ٤٦) بأنه لم يعد قضية ثانوية أو مرتبطة بفترة زمنية محددة ، وإنما أصبحت قضية الدول والمجتمعات ، قضية الأزمنة والأمكنة بعامة ، القضية الأم في القضايا جميعها ، وهي _ في الوقت ذاته _ الحل المنشود لمشكلات التنمية والنهضة والفقر والبطالة وضعف النمو الاقتصادي وعجز البحث العلمي واهتزاز القيم الأخلاقية . وهذا ما يتسق أيضاً مع ما ذكره العدوان (٢٠١٠ : ص ١٦١٧) من أن إصلاح التعليم قضية استراتيجية قومية لجميع الدول والأمم ، ويعد من المكونات الأساسية لارتقاء وتطور للمجتمعات .

ووفق تلك الرؤية فإن هناك العديد من التجارب العالمية في مجال التجديد التربوي اختلفت في قوتها ومنهجيتها واتفقت في هدفها العام والمتمثل في تحسين امكانات المتعلم وقدرات الخريجين . وتلك التجارب بتنوعها الموضوعي والجغرافي والزمني تفاوتت نسب نجاحها بناءً على الاعتماد على نوعية المبادرات المقترحة والتخطيط لها و تنفيذها وتقويمها . وهذه المبادرات هي محور هذه الدراسة وركيزتها الأساسية كون التجديد التربوي يتضمن جملة منها ويفترض أن تتسق وتتكامل من أجل تحقيق أهداف التربية والتعليم متضمنة التعديلات على البرامج القائمة أو إلغائها أو إضافة برامج جديدة أو إعادة تصميم الهيكلة الإدارية أو ما شابه ذلك من تعديلات في شتى مجالات سياسات التعليم المختلفة .

وفى ذلك الصدد نشير إلى أن تجارب التجديد التربوي و تجارب إصلاح التعليم - بشكل أعم - كما يرى عزت عبارة عن "خلاصات فكرية ، وجهوداً بحثية ، وممارسات واعية ، يجب أن نقتبس منها ما يتواءم مع ظروفنا واحتياجاتنا ، ويناسب قيمنا ومعتقداتنا ؛ بصرف النظر عن زمانها ومكانها" (عزت : ١٩٩٢ : ص ٢٠) . وهذا ما وظفته المملكة العربية السعودية في تجديد تعليمها حيث اعتمدت على التوجهات التربوية الحديثة في مجال التجديد التربوي رغم تركيزها على الخصوصية الثقافية واهتمامها بالهوية الدينية حيث بدأت قصة التجديد التربوي مع تأسيس الدولة وذلك بشكل تدريجي وفق خطط وبرامج مستمرة ، وظهر هذا التطور واضحاً منذ إنشاء

وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ والتي أسند إليها مهام الإشراف على التعليم العام (بنين) وإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات عام ١٣٧٩هـ والتي أسند إليها الإشراف على تعليم البنات ، ثم حالة الدمج تحت مظلة وزارة واحدة بمسمى وزارة التربية والتعليم عام ١٤٢٤هـ . ثم دمج التعليم الجامعي والتعليم العام في وزارة واحدة بمسمى وزارة التعليم عام ١٤٣٦هـ . هذا وقد أورد العقل (٢٠٠٥) جملة من تجارب التجديد التربوي في المملكة العربية السعودية تضمنت فكرة المدرسة غير المتدرجة كأول تجربة من هذا النمط التعليمي الذي يقوم على انتقال الطالب من وحدة دراسية إلى أخرى حسب تحصيله الدراسي القائم على مبدأ التعلم الذاتي . وكذلك فكرة المدرسة الشاملة التي بدأت عام ١٣٩٥هـ في مدرسة اليرموك بالرياض وتلتها مجموعة من المدارس التي تقوم على تقسيم المقررات إلى مقررات إجبارية لجميع الطلاب ، ومقررات اجبارية على بعض الشعب وأخرى مقررات اختيارية ، ثم مقررات النشاط ويتاح للطالب التسجيل في الشعبة التي يراها تتواءم مع قدراته وإمكاناته . وأيضاً فكرة المدرسة الرائدة التي بدأت عام ١٤٢٠هـ والتي تقوم على مبدأ الريادة والخروج من التقليدية . والمتعلم في هذا النمط من المدارس نشط وفعال ، والمعلم ميسر ومعين والمنهج متكامل متوازن مرن ، والبيئة التعليمية بيئة جاذبة ممتعة. ومن التجارب أيضاً تجربة التقويم الشامل للمدرسة وتطوير مناهج التعليم . (العقل : ٢٠٠٥ : ٢٣٠ – ٢٣٣) .

وإضافة لذلك هناك جهود مستمرة لهيكلة وزارة التعليم والإدارات المرتبطة بها ، وأيضاً مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم وإنشاء شركة تطوير للخدمات التعليمية ، وبرامج اكتشاف ورعاية الموهوبين ، وتجديد مسارات التعليم الثانوي ، والتطور في تعليم الفتاة ، وبرامج التربية الخاصة وتعليم الكبار وإنشاء هيئة تقويم التعليم وبرامج النشاط الطلابي . وهناك العديد من البرامج الفرعية الأخرى المرتبطة بتلك البرامج .

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن وجود ضوابط تحكم مبادرات التجديد أمر جوهري لجميع جوانب مسارات الإصلاح الاجتماعي ، وهي أجدى وأولى في المجال التربوي وذلك لعدة اعتبارات منها أن التعليم هو الاجدر بالصيغة العلمية ، وأيضاً لأن انعكاساته وتأثيراته مرتبطة بجميع جوانب الحياة . فعند إسناد مبادرات التجديد التربوي لضوابط تنطلق منها ومعايير تحكمها فإن ذلك سيمنحها قوة علمية و رضا مهني وسيزيد من فرص نجاحها وتحقيق أهدافها ، وفي المقابل فأن جوانب التجديد التي لا تقوم على ضوابط علمية أشبه بما يسمى الرؤى الفردية والرغبات الشخصية و ستحول البرامج التجديدية عن مسارها المفترض وقد تؤدي لبعض المشكلات التي تعيق تحقيق أهداف السياسة التعليمية مثل الهدر التربوي بشتى أنواعه وفقدان الثقة في المؤسسات التربوية .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

لا شك بأن هناك بعض مبادرات للتجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية لم تأخذ الوقت الكاف من التهيئة و التحليل والدراسة مما أسهم في عدم رضا بعض أفراد المجتمع عنها ، بل أن حالات عدم الرضا هذه وصلت لبعض المنتمين للميدان التربوي من معلمين وقادة مدارس وطلاب وأولياء أمور ، وهذه الحالات رغم محدوديتها إلا أنه لا يمكن إنكار وجودها أو تجاهلها ، خصوصا أن وزارة التعليم قامت بإيقاف بعض هذه المبادرات وتغيير مسار بعضها ، وهناك تجديد مستمر لأنماط التعليم وأساليب التقويم والهيكلة الإدارية ، وهناك برامج مستحدثة بشكل سنوي ، مما يستدعي وجود ضوابط تحكم مسار تلك المبادرات من أجل ضمان نجاح التجديد التربوي .

ونتيجة لما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في ضرورة وجود ضوابط علمية لاعتماد وتنفيذ مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية لضمان انتفاء الذاتية والبعد عن الجهود الشخصية و تحقيقا لأهداف التربية والتعليم ولبلوغ درجات عالية من رضا المستفيدين و

القائمين على العملية التعليمية ولكسب ثقة المجتمع في المؤسسات التربوية . وفي ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة أن تجيب على السؤالين التاليين :

١. ما جدوى وجود ضوابط علمية تنظم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية والتعليم ؟ .
٢. ما الضوابط المقترحة لمبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية والتعليم ؟ .

اهداف الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها يمكن بلورة أهداف الدراسة في :

١. التعرف على جدوى وجود ضوابط علمية تنظم مبادرات تجديد التعليم العام في المملكة العربية السعودية .
٢. اقتراح ضوابط تنظم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الخبراء .

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في أهمية موضوعها المتعلق بصياغة جملة من الضوابط المنظمة لمبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية والتي يؤمل أن تشكل إطاراً نظرياً يمكن توظيفه في فهم عمليات التجديد التربوي . فيما تكمن الأهمية التطبيقية في توظيف تلك الضوابط وتطبيقها على المبادرات المقترحة مما يمنحها صبغة علمية تتجاوز به حدود العشوائية والرغبات الشخصية إلى القوة المهنية .

مفاهيم الدراسة :

مفهوم الضوابط :

الضابط في اللغة "حكم كلي ينطبق على جزئياته والجمع ضوابط" (مجمع اللغة العربية : ١٤٢٥ : ٥٣٣) . ويقصد بها إجرائيا الأحكام والشروط التي يقترحها أفراد العينة لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية .

مفهوم التجديد التربوي :

التجديد في اللغة يعني التغيير نحو الشيء الجديد ، وجد الشيء أي صار جديداً (ابن منظور : ١٩٩٣ : ٢٠٢) . والتجديد التربوي اصطلاحاً يعني كل تغيير في النظام التعليمي بهدف التحسين المستمر للعملية التعليمية والتعبير عن آمال وطموح وحاجات المجتمع (لاشين : ٢٠١٤ : ٦٢) . ويمكن تعريفه إجرائياً على انه كل مبادرة تربوية صادرة عن وزارة التعليم وتهدف إلى تطوير أو أصلاح أحد أبعاد النظام التربوي .

ضوابط تنظيم مبادرات التجديد التربوي :

يمكن تعريف ضوابط تنظيم مبادرات التجديد التربوي إجرائياً بأنها الأحكام والشروط التي يقترحها أفراد عينة الخبراء لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية .

الإطار النظري والدراسات السابقة :

ماهية التجديد التربوي وخصائصه :

هناك زوايا عدة ينظر من خلالها لمفهوم التجديد التربوي تشترك جميعها في إخراج العملية التربوية من إطار التقليدية إلى التحديث والإتيان بشيء متجدد يتواءم مع ظروف العصر ومتطلباته ، ورغم قدم بعض التعاريف التي تطرقت للتجديد التربوي إلا إنها مازالت هي النموذج الذي يهتدى به في هذا المجال ، ومن هذه التعاريف التعريف الذي أصدرته وزارة المعارف السعودية (١٣٩٩) في مجلة التوثيق التربوي والذي ينص على أن التجديد التربوي يعني ابتكار بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره ، بحيث تكون أكثر كفاية وفاعلية في حل مشكلاته وتلبية حاجات المجتمع الذي يوجد فيه والإسهام في تطويره (وزارة المعارف : ١٣٩٩ : ١٣٤) . حيث يشير هذا التعريف إلى ركائز أساسية لعملية التجديد التربوي تتضمن الابتكار والفاعلية وحاجة المجتمع مع الإشارة إلى أنها تستهدف كامل النظام التعليمي أو بعض عناصره .

وفي ذات السياق هناك من ينظر للتجديد التربوي على أنه مرتبط بالتحسين المستمر -إضافة لما ذكر عن تلبية حاجات المجتمع – حيث أشار لاشين و اسماعيل (٢٠١٤ : ٦٢) إلى أن التجديد التربوي يعني كل تغيير في النظام التعليمي بهدف التحسين المستمر للعملية التعليمية والتعبير عن آمال وطموح واحتياجات المجتمع. ويرى تايلور في ذات الصدد أن التجديد التربوي يعني "ادخال كل جديد أو تغيير في البيئة التعليمية مع إحداث تحسين ملموس في كفاءة الخدمة التربوية" (Taylor : 1997 : 20) . كما يعرف التجديد بأنه عملية إدارية ذات تصميم يهدف إلى إدخال كل جديد في الأفكار أو السياسات أو البرامج أو الأساليب أو البيئة التعليمية ، بشرط ان يحدث تحسناً ملموساً في كفاءة الخدمة التربوية . (Caldwell&Hayward,2009,159)

ومما سبق نستنتج إن التجديد التربوي عبارة عن جملة من المبادرات التي تهدف لتحسين العملية التعليمية وتتواءم مع ظروف العصر ، وتسعى لتلبية حاجات المجتمع مما يعني أن هناك خصائص معينة لعملية التجديد منها أنه يستهدف معالجة مشكلات قائمة او منع مشكلات متوقعة ، وأنه أيضاً عملاً مخطط له وليس عارضاً ، وانه يتطلب أناساً لهم قدرة خلاقة على عرض أفكارهم بشكل واقعي ، كما يتطلب تجريبا متأنياً مصحوبا بتقييم موضوعي ، ثم تدرجا في التعميم، مع استمرار التقويم . ويمكن أن يأتي من الداخل ، كما يمكن الاستفادة من التجارب الدولية مع مراعاة تباين الظروف بين الدول (زين العابدين : ٢٠٠٧ : ١٣٩- ١٤٠) .

ثانياً الدراسات السابقة .

على الرغم من حيوية موضوع التجديد التربوي إلا أن الدراسات التي تتضمن مسمى التجديد نادرة ومحدودة وذلك لأن كل دراسة لها زاوية رؤية معينة فدراسات المناهج والتقويم والتخطيط وطرائق التدريس هي في الواقع جزئيات من عناصر التجديد التربوي وهنا سنقتصر على الدراسات التي تناولت مفهوم التجديد التربوي وتم الاستفادة منها في جوهر هذه الدراسة .

في (٢٠٠٥) قامت جمعية بحوث التعليم الابتدائي في هونج كونج بدراسة استقصائية حول التجديد التربوي وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه سلبي لدى مدراء المدارس المعنية حول إصلاح التعليم حيث رأوا أن نتائج الإصلاح التعليمي في هونج كونج أقل من المتوقع ، وأشارت الدراسة الى بعض الاحتياجات التدريبية الهامة والمتمثلة في التنمية المهنية الفعالة والمستمرة وتعزيز قدرات مديري الادارات في القيادة وبناء الفريق ، وممارسة الأساليب الحديثة في الإدارة المدرسية Siu-Wai (2006) .

وفي (٢٠٠٧) قام محمود عباس عابدين بدراسة عن صعوبات التجديد التربوي في مصر ، وتناولت الدراسة سبعة محاور تتعلق بعناصر العملية التعليمية ، وأشارت النتائج الى أن فاعلية

التجديد التربوي في المدن أعلى منه في المدارس الريفية والصحراوية ، وأشارت الدراسة لضرورة الاستفادة من طبيعة الريف لجعل المدارس الريفية منبعاً من منابع التجديد التربوي .

وفي تركيا أجرى كوك وآخرون (٢٠٠٧) دراسة بهدف التعرف على التجديد التربوي في مناهج المرحلة الابتدائية ومدى التزام مؤلفي هذه المناهج بمعايير تطوير المناهج ، وأشارت النتائج الي المقومات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية التي يقوم عليها اصلاح هذه المناهج ، وأشارت إلى إخفاق عمليات الإصلاح في دمج تركيا بالاتحاد الأوروبي ، وضعف الأداء الأكاديمي للمتعلمين محليا ودوليا .

وفي (٢٠١١) أجرى نصار دراسة هدفت الى التعرف على واقع التجديد التربوي في ضوء الاتجاهات العالمية ، وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيق التجديد التربوي في المرحلة الابتدائية ، وأشارت النتائج الى وجود بعض المعوقات التي تواجه التجديد التربوي على المناهج وأساليب التعلم و التقويم التربوي ، والجودة والاعتماد ، وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة تصورا مقترحا لتجاوز معوقات التجديد التربوي في التعليم الابتدائي .

وفي (٢٠١١) أجرى عثمان دراسة عن التجديدات التربوية في التعليم الثانوي بالسودان ومدى تأثيرها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وجاء من نتائج الدراسة أن السياسات التعليمية لم توف بحاجات المجتمع ، وأن خطط التعليم تأثرت بالأنظمة السياسية المتعاقبة ، وأن النظام التعليمي في السودان جامد ولم يتسق مع التجديدات العلمية والتكنولوجية ، وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة اتجاه السياسات التعليمية نحو الاتجاه القومي الذي لا يتأثر بتعاقب السلطة السياسية ، مع دعم التعليم بموارد كافية تضمن تنفيذ الخطط والمشروعات .

وفي (٢٠١٣) أجرى الحبشي دراسة هدفت إلى صياغة رؤية مقترحة للتدريب الإلكتروني للمعلمين أثناء الخدمة في ضوء نموذج المدرسة الذكية كأحد نماذج التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي ، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي موظفة أداة الاستبانة في جمع المعلومات من العينة التي تمثلت في ٥٨٠ معلما ومعلمة تم اختيارهم وفق اسلوب العينة العشوائية البسيطة ، وجاء من أبرز نتائج الدراسة ضرورة مراجعة الإمكانات المتوفرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأوصت بضرورة إنشاء مركز تدريب الكتروني للمعلمين والمعلمات .

في (٢٠١٥) أجرى صباغ دراسة هدفت لوضع تصور عام لمستلزمات التجديد التربوي في زمن العولمة وتحديد أبعادها ومضامينها المستقبلية في عصر المعلومات ، ولم تتضمن الدراسة عرض للمنهج الذي تم توظيفه للحصول على البيانات إلا إن الدراسة كانت نظرية وانتهت إلى صياغة بعض الرؤى والأفكار حول المتطلبات الواجب توافرها عند تطوير وتجديد النظام التربوي.

وفي (٢٠١٦) أجرى البلحي دراسة لتوضيح آلية تحقيق التنمية المهنية للمعلمين في السعودية في ضوء مداخل التجديد التربوي ، وصياغة تصور مقترح لتحقيق ذلك وجاء من نتائج الدراسة التأكيد على أن تنمية المعلمين وتدريبهم من المداخل الهامة للتجديد التربوي وذلك لدورها في الارتقاء بمستوى أدائهم الوظيفي وتحسين مهاراتهم ومعارفهم المهنية ، كما جاء من نتائج الدراسة التأكيد على ضرورة إعادة النظر في برامج التنمية المهنية للمعلمين وتطويرها في ضوء الاحتياجات المهنية الفعلية لهم .

وبعد استعرض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تشابهت في موضوعها (التجديد التربوي) واتفقت أيضاً في دراسة واقع التجديد من خلال التعرف على اتجاهاته ومعوقاته وعناصره . وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في محاولتها وضع ضوابط تحكم مبادرات التجديد وتكون مرجعاً لأي مبادرة مستقبلية ، كما أن هذه الدراسة اختلفت في منهجها الاستكشافي واستخدامها لأداة المقابلة وعينة الخبراء .

هذا وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة أهداف الدراسة وتساؤلاتها وتحديد الفجوة البحثية تحتاج إلى معالجة والمتمثلة في :

- الفجوة الموضوعية والمتعلقة باقتراح ضوابط تحكم مبادرات التجديد التربوي .
- الفجوة المنهجية من خلال استخدام أداة المقابلة وتطبيقها على عينة الخبراء .

منهجية الدراسة :

هناك عدة مذاهب أو مدارس فكرية تربوية ، لكل منها منطلقاتها الفلسفية ، واهتماماتها البحثية وأدواتها وأساليبها المنهجية ، الأمر الذي ترتب عليه تعدد الاتجاهات والمداخل البحثية لدراسة قضايا التربية وإشكالاتها المختلفة (سليمان : ٢٠٠٥ : ٣٥) ووفق تلك الرؤية فإن هذه الدراسة تبنت المدخل الكيفي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال توظيفها للمنهج الاستكشافي في جمعها للبيانات التي تمثل رأي خبراء التربية والتعليم ونظرتهم للضوابط المقترحة التي يمكن من خلالها استحداث المبادرات التربوية الهادفة للتجديد التربوي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية . وهذا المنهج هو المنهج الملائم لاستكشاف معلومات مكنونة يمكن أن تكون منطلقاً لضبط قضية او ظاهرة معينة .

فيما تمثلت عينة الدراسة في أثنا عشر فرداً (١٢) من خبراء التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية وتعود مبررات الاختيار لكون هذه الفئة هي الأكثر خبرة ودراية والأقدر على استكشاف الضوابط الملائمة لمبادرات التجديد التربوي .

هذا ولكون مجتمع الدراسة غير محدد المعالم تم اختيار العينة بالأسلوب القصدي (العمدي) ، وتم في هذا الصدد اعتماد جملة من الضوابط لاختيار العينة منها الرغبة في المشاركة وأن يكون الخبير أحد القيادات في وزارة التعليم أو أحد مستشاريها أو أحد أساتذة الجامعات في التخصصات التربوية .

اما فيما يخص أداة جمع البيانات فكما هو معروف في البحوث الكيفية يعد الباحث أداة يلاحظ ويناقش ويشارك ويسجل ويقوم بتحليل المضامين الكامنة خلف الظاهرة (القرني : ٢٠٠٨ : ص ٧١) . ووفق هذه الرؤية استخدم الباحث أداة المقابلة المفتوحة لجمع البيانات من عينة الدراسة وهذه الأداة كما ذكر عويس وآخرون (١٩٩٩ : ص ٨٥) عبارة عن حوار ودي موجه بين الباحث والمبحوث من أجل استثارة دوافع المبحوث للإدلاء بمعلومات تساعد على فهم ما يدور حول موضوع معين . وقد استخدمت تلك الاستراتيجية للإجابة على سؤالين جوهريين الاول يتمثل في مدى جدوى صياغة ضوابط علمية تنظم عملية استحداث المبادرات التربوية للتجديد التربوي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، والثاني حول ماهية هذه الضوابط . وقد تم مقابلة الخبراء حسب الظروف المتاحة لهم من خلال المقابلة المباشرة وذلك على مرحلتين : الأولى للتمهيد للموضوع و تهيئة الخبير لطرح ما لديه بشكل علمي دقيق ، والثانية مناقشة الضوابط التي يراها الخبير لتنظيم استحداث مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، وبعد انتهاء المقابلات تم حصر العبارات ثم ترميزها وإعادة صياغتها لتشكل في النهاية الضوابط المطلوبة .

وفيما يخص صدق وثبات الأداة فمن المعلوم أن الصدق يستخدم للتأكد من أن الأداة تقيس ما أعدت من أجله وهو "خاصية من خواص القياس تشير إلى الاستدلالات التي نخرج بها عن الأداة للتحقق من حيث مناسبتها ومعناها وفائدتها (أبو علام ٢٠٠١ : ص ٤٣٩) وأن المعلومات التي يتم جمعها عن طريق الأداة صادقة غير مضللة ، وفي البحوث الكيفية تسمى إجراءات الصدق بالمصداقية وتختلف عن إجراءات الصدق في البحوث الكمية من حيث عدم وجود اختبارات قياس كمية بل أن هناك جملة من الإجراءات للتأكد من المصداقية وفي هذه الدراسة تمثلت هذه الإجراءات في ما يسمى بالصدق الظاهري من خلال عرض الأداة على محكمين للتأكد من موائمتها لأهداف الدراسة والإجراء الآخر الذي يدعم مصداقية الأداة هو التنوع في مصادر

المعلومات وهي منهجية من مناهج الصدق في البحوث الكيفية (أساكاروس : ٢٠٠٠ : ص ٤٢) حيث تم جمع المعلومات من عدة خبراء متنوعي الفكر والخبرة وجهة العمل . وبعد عرض الأداة على المحكمين تم حذف أسئلة المقابلة والذي ينص على كيف ترى واقع التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وذلك لوجود ملاحظات عدة من المحكمين تشير إلى عدم ارتباط هذا السؤال بأهداف الدراسة .

وفيما يخص ثبات الأداة فقد تم التأكد منه من خلال إعادة التواصل مع ٣٣% من العينة للتأكد من ثبات آرائهم وفعلاً وجد الباحث تطابق في مضمون أراء العينة مما يدل على ثبات أفكارهم ورؤاهم حول قضية الدراسة .

نتائج الدراسة :

في إجابة السؤال الأول الذي ينص على : ما جدوى وجود ضوابط علمية تنظم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ؟ . اتفقت أراء العينة على ضرورة وجود هذه الضوابط وتباينت الألفاظ والمعاني التي أشارت بها العينة لتلك الضرورة ، حيث وردت عبارات : ضرورة ملحة ، و أمر هام وجوهري ، و ركيزة أساسية ، ولا بد منها ، ومن المهم تبنيها ، وأمر حتمي . وأشارت أراء العينة أيضا إلى أن هذه الضوابط سوف تسهم في نجاح مبادرات التجديد وتطرقوا لعدة مبررات منها : إن التخطيط يسهم في قراءة المستقبل والتنبؤ بالنتائج ، وأن وجود الضوابط يقلل من الذاتية ويتجه بالمبادرات نحو الموضوعية ، ووجود الضوابط أيضاً يمثل خارطة طريق لعمليات التجديد التربوي ، وذكر أيضاً أن وجود الضوابط سوف يقلل من عمليات الهدر التربوي ، وسوف يقنع المجتمع بأن عمليات التجديد عمليات علمية مقننة لا تخضع للذاتية ولا للآراء العشوائية . وكان من الآراء أيضاً أن وجود الضوابط المعلنة يبعث الثقة المجتمعية في أداء المؤسسات التربوية ويزيد من كفاءة النظام التعليمي .

وهنا لابد أن نشير إلى أن ٢٥% من أفراد العينة يعتقد بوجود ضوابط لدى وزارة التعليم تعتبر منطلقاً لاقتراح وتنفيذ المبادرات التربوية ، حيث تم استعراض الرؤى في هذا المجال ولوحظ أن تلك الرؤى تميل للغة الاعتقاد وعدم الجزم حيث كانت نصوص العبارات المطروحة من العينة في هذا المجال : (أعتقد أن هناك ضوابط تحكم هذه المبادرات) ، (في غالب الظن ان لدى وزارة التعليم ضوابط للمبادرات التربوية) ، (قد يكون هناك ضوابط ولكنها غير معلنة) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص إجابة السؤال الأول في أن وجود ضوابط علمية لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية أمر هام وضروري وسوف يسهم في :

١. تقليل الأخطاء الناجمة عن الذاتية في اعتماد المبادرات .
٢. زيادة الثقة المجتمعية في الأداء التربوي .
٣. التقليل من مظاهر الهدر التربوي .
٤. الرفع من الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي .
٥. ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى المعلمين والمشرفين والقيادات التربوية .

وفي إجابة السؤال الثاني بشأن الضوابط المقترحة لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية طرحت العينة أراء كثيرة حول هذه الضوابط وكان الطرح يتضمن صياغات مختلفة تم جمعها وترميزها وحذف الضوابط الشاذة التي جاءت نسبة تكرارها أقل من ٢٥ % حيث أن هذه النسبة تمثل رأي ثلاثة من الخبراء فقط وفيما يلي استعرض لهذه الضوابط :

١. مراعاة الحاجة التربوية .

رأى ٨٣ % من عينة الدراسة تقريباً أهمية وجود حاجة تربوية ملحة لتنفيذ أي مبادرة ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا المعيار حيث أوردوا جملة من العبارات التي تشير إلى تلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " أن يكون هناك ضرورة تربوية ، أن يكون هناك ما يستدعي التجديد ، أن تقوم المبادرة بسد ثغرة في النظام التربوي ، وجود حاجة تربوية ، معالجة مشكلة قائمة ، التهيئة لنظرة مستقبلية " . وعند طرح تساؤل فرعي حول من يحدد هذه الحاجة كانت الاجابات ترتكز على الإشراف التربوي وخبراء ومستشاري وقيادات وزارة التعليم ، فيما أشار البعض إلى أن هذه الحاجة تتحدد من خلال ما أحدثته المتغيرات الحديثة وخطط التنمية ورؤية الدولة 2030 . والواقع أن تلك المتغيرات والخطط والرؤى تفرض الحاجة ولكنها لا تحددها .

٢. إعداد الدراسات العلمية .

رأى ٨٣ % من عينة الدراسة تقريباً أهمية إعداد الدراسات العلمية قبل تنفيذ أي مبادرة وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير إلى تلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : "ضرورة وجود دراسات تحكم مبادرات التجديد التربوي ، الارتكاز على نتائج الدراسات العلمية ، إجراء الدراسات المتخصصة ، توظيف توصيات البحوث العلمية .." . وأشار بعض أفراد العينة إلى أن الدراسات العلمية المتخصصة تسهم في تحديد مدى الحاجة لمبادرات جديدة و تقييم مبادرات قائمة ومعرفة الثغرات التي تحتاج لمعالجة، ومن خلالها يمكن تحديد المشكلة التربوية بدقة وصياغة الحلول الملائمة ، وهي باختصار تضمن نجاح أي مبادرة وتخرجها من إطار الذاتية إلى الموضوعية ، وتحولها من مجرد جهود شخصية إلى عمل ممنهج مدروس . كما أشار بعض أفراد العينة أيضاً إلى وجود العديد من الدراسات العلمية التي تنتجها الجامعات ويمكن أن تصنع فرقاً إيجابياً في الميدان التربوي .

٣. استطلاع رأي المجتمع التربوي .

رأى ٧٥% من عينة الدراسة أهمية استطلاع أراء كافة فئات المجتمع التربوي من طلاب ومعلمين ومشرفين وقيادات تربوية و أولياء أمور وذلك عند الحاجة لتنفيذ أي مبادرة تربوية ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير إلى تلك الاهمية ، ومن هذه العبارات " ضرورة استطلاع رأي المستفيدين ، التعرف على ملاحظات منسوبي الميدان التربوي ، عمل مسح أولي لرأي المجتمع التربوي ، حصر توجهات القيادات التربوية والمعلمين حول المبادرة المراد تنفيذها " . وأشار بعض أفراد العينة إلى أن استطلاع الرأي يحقق كثير من الفوائد ويكشف العديد من الرؤى والمقترحات ويقدم تغذية راجعة حول الصعوبات والتحديات واحتياجات الميدان التربوي ، فيما أشار البعض أيضاً إلى أن ذلك يزيد من ارتباط هذه الفئات بالعملية التربوية ويجعلهم يشعرون بمكانتهم التربوية و ينعكس ذلك على تنفيذ المبادرة لاحقاً . فيما ذكر البعض أن من أسباب فشل بعض البرامج والمبادرات التربوية هو اقراراها من قبل الجهات العليا دون استطلاع رأي الميدان التربوي .

٤. مراعاة الموارد والتجهيزات .

تطرق ٦٧ % من عينة الدراسة تقريباً لضرورة مراعاة الموارد المالية والبشرية والتجهيزات عند التخطيط لأي مبادرة تربوية ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير إلى تلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " ضرورة المسح الشامل للموارد والتجهيزات ، تهيئة البنية التحتية ، كفاية التجهيزات ، جاهزية المباني و ملاءمتها " وعند مناقشة أفراد العينة حول أهمية هذا الضابط قرنوا نجاح أي مبادرة بمدى توفر الموارد والتجهيزات

، وأشار بعضهم إلى أن العامل الأهم في نجاح المبادرات هو استثمار الموارد والتجهيزات في تحقيق الأهداف وتوظيفها التوظيف الإيجابي وقبل ذلك تهيئة البيئة التربوية بكل المستلزمات والتجهيزات الضرورية التي تستخدم خلال مرحلة التنفيذ . وأشار البعض إلى أن أي قصور في دعم المبادرات سوف يسهم في ضعف الأداء وتدني مستوى الدافعية وسيكون ذا تأثير عكسي على التفاعل مع المبادرات التربوية المستقبلية .

٥. تدريب القائمين على التنفيذ .

تطرق ٦٧ % من عينة الدراسة تقريباً لضرورة تدريب منفذي المبادرات وقرنوا نجاح المبادرة بتأهيل القائمين عليها ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير لتلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " ضرورة تدريب القائمين على تنفيذ المبادرة ، إعداد المنفذين وتأهيلهم ، الدورات التدريبية المتخصصة للمعنيين بالمبادرة " . وعند مناقشة أفراد العينة حول أهمية هذا الضابط أشار البعض إلى أهمية التدريب المستمر وتأهيل المنفذين على جميع جزئيات المبادرة ومراحلها المختلفة ، كما أشار البعض إلى ضرورة تجاوز التدريب للعمليات المهنية إلى العلاقات الإنسانية ومهارات الاتصال التي من شأنها ضمان نجاح المبادرة .

٦. التدرج في التنفيذ .

تطرق ٦٧ % من عينة الدراسة تقريباً لضرورة التدرج في تنفيذ أي مبادرة وأشاروا إلى أن نجاحها مقرون بالتدرج في تنفيذها ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير لتلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " ضرورة التدرج في التنفيذ ، أهمية توزيع المبادرة على مراحل ، تقسيم مراحل المبادرة ، تجزئة خطوات التنفيذ ، التدرج في التعديل والتجديد " . وعند مناقشة أفراد العينة حول هذا الضابط أشار بعضهم إلى ضرورة الالتزام بمنهجية التدرج في تنفيذ أي مبادرة تربوية بحيث تنفذ على مراحل وعلى عينات محددة مع استمرارية معالجة السلبيات ودعم الايجابيات حتى تنضج المبادرة ليمكن تعميمها بعد ذلك . ورأى البعض أيضاً أن التدرج يسهم في نضوج الفكرة تدريجياً وبالتالي تحقيقها لأهدافها بشكل ملائم . وركز البعض على أن التدرج سنة كونية أثبتت جدواها وفائدتها ، فبالإضافة لما تمنحه من قوة لعناصر المبادرة فإنها تساهم في اندماج الفئات المعنية بشكل تدريجي حتى تصبح جزءاً من عناصر الإصلاح و التجديد.

٧. تهيئة الرأي العام :

تطرق ٥٨ % من عينة الدراسة تقريباً لضرورة تهيئة الرأي العام قبل أي مبادرة وأشاروا إلى أن نجاحها مقرون بنجاح عملية التهيئة ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير لتلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " الحاجة الماسة لتهيئة الرأي العام ، ضرورة تعبئة القوة المؤثرة وتهيئتها لتنفيذ المبادرة ، أهمية التوطئة والتهيئة التي تسبق مراحل التنفيذ " . وعند مناقشة أفراد العينة فيما طرحوه حول ذلك أشار البعض إلى أهمية توظيف جميع الوسائل لخدمة ذلك الغرض خصوصاً الوسائل الإعلامية المؤثرة ، وأشار بعضهم أيضاً إلى ضرورة ان تشمل المستفيدين و المعنيين بالتنفيذ ، مع التركيز على مصداقية الطرح وشموله لأهداف المبادرة وآليات التنفيذ . فيما تطرق البعض لفكرة التهيئة النفسية للمتعلم لتقبل المبادرة والتفاعل معها من خلال إطلاعه على مضامينها وأهميتها في حياته التعليمية والاجتماعية ، وأيضا تهيئة المنفذ المباشر للمبادرة من قيادات ومشرفين ومعلمين والحذر من مفاجأتهم بالتنفيذ ، ولعل هذا يتسق مع ما ذكر في استطلاع الرأي المشار إليه سابقاً . وطرح بعض أفراد العينة فكرة

تربوية مهمة في ذات السياق تتعلق بضرورة التنبه لعدم مفاجأة المعلم بالمبادرة التربوية لأن تلك الممارسة تضعف انتماؤه للمهنة وتشعره بتدني دوره وتوحي له بأنه غير معني بالتجديد التربوي .

٨. التكامل بين المبادرات .

تطرق ٥٠ % من عينة الدراسة لضرورة التكامل بين المبادرات وأشاروا إلى أهمية ذلك في نجاح عمليات التجديد التربوي ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير لتلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : " التكامل ركيزة أساسية لتناسق المبادرات وضمان لنجاحها ، اهمية أن تكون المبادرة مكملة لما سبقها من مبادرات ومعالجة لجوانب قصورها وداعمة لجونب قوتها ، أن لا تكون المبادرة جزء مستقل و معزول عن غيرها من المبادرات ، لا تعمل كل مبادرة بمنأى عن الأخرى " . وعند مناقشة أفراد العينة حول التكامل بين المبادرات ضرب البعض منهم أمثلة على ضرورة التكامل بين برامج النشاط وبرامج الإرشاد الطلابي و رعاية الموهوبين ، وأيضاً التكامل بين مبادرات التقويم ومبادرات طرائق التدريس وما شابه ذلك ، وأشار بعض الأفراد إلى ان هناك بعض البرامج التي تعمل بمعزل عن الاخرى رغم التشابه الكبير في بنيتها . وذاك يحتم ضرورة مسح شامل للمبادرات والمشاريع والبرامج وإعداد قائمة بالبرامج المتشابهة ومحاولة دمجها وتوحيد آليتها ، وإلغاء البرامج المكررة أو تحويرها بما يضمن تكامل البرامج .

٩. العمل وفق مبدأ الشفافية :

تطرق ٥٠ % من عينة الدراسة لضرورة العمل وفق مبدأ الشفافية وأشاروا إلى أهمية ذلك في نجاح المبادرات التربوية ، وقد لمس الباحث اهتمام العينة بهذا الضابط من خلال ايرادهم لجملة من العبارات التي تشير لتلك الاهمية ، ومن هذه العبارات : ضرورة وضوح المعلومات المتعلقة بالمبادرة ، وضوح الأهداف العامة والخاصة لكل مبادرة ، محاسبة القائمين على التنفيذ ، توضيح الإضافات العلمية للمبادرة ، بيان جوانب الخلل نهاية كل عام دراسي ، توفر الإحصاءات المرتبطة بالمبادرات " . وعند مناقشة بعض أفراد العينة حول هذا الضابط أشاروا إلى ضرورة تزويد الميدان التربوي بتقارير دورية عن المبادرات تتضمن نقاط القوة والضعف وفرص التحسين .

١٠. ضوابط اخرى :

هناك ضوابط أخرى تطرق لها أفراد العينة لم تتجاوز نسبة الاتفاق عليها ٥٠ % وهذه الضوابط متعددة الجوانب ومختلفة التوجهات ، منها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية ، ومنها ما يتجاوز ذلك للجوانب التنفيذية وجوانب التأهيل ، ومن امثلتها ما أقترحه بعض أفراد العينة من تحديد زمن معين لتنفيذ المبادرات يتضمن تاريخ البداية وتاريخ النهاية ، وتحديد عدد المبادرات في العام الواحد وعدم تجاوزها بأي حال من الأحول ، وأيضاً ما أقترحه بعض الأفراد من وجود ميثاق لكل مبادرة يتضمن الأخلاقيات المتعلقة بالمبادرة ، و تحديد الأفراد المسئولين عن التنفيذ وإصدار قرار رسمي بمسؤولياتهم . ووجود دليل تنظيمي لأي مبادرة مستحدثة ، والتركيز على جانب المحاسبية وعدم التساهل في اتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقصرين .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص إجابة السؤال الثاني في أن هناك ضوابط علمية لازمة لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية يجب الالتزام بها وتفعيلها لضمان نجاح أي مبادرة ومن أبرز هذه الضوابط :

١. وجود حاجة تربوية تستدعي استحداث مبادرات التجديد التربوي .
٢. إعداد الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع المبادرة المراد استحداثها .
٣. استطلاع رأي المجتمع التربوي حول محاور المبادرة المستحدثة وآلية تنفيذها .
٤. مراعاة كفاية الموارد والتجهيزات الداعمة لتنفيذ المبادرات التربوية .

٥. تدريب وتأهيل القائمين على تنفيذ المبادرات التربوية المستحدثة .
٦. التدرج في تنفيذ المبادرات التربوية المستحدثة .
٧. تهيئة الرأي العام قبل تنفيذ أي مبادرة جديدة .
٨. التكامل بين المبادرات التربوية .
٩. العمل وفق مبدأ الشفافية والوضوح .

وهذه النتائج تتسق نوعاً مع ما جاء في دراسات جمعية بحوث التعليم الابتدائي في هونج كونج (٢٠٠٥) ودراسة الحبشي (٢٠١٣) ودراسة صباغ (٢٠١٥) ودراسة البلحي (٢٠١٦) وخصوصاً في جوانب تدريب وتأهيل المعلمين كمداخل مهمة في التجديد التربوي ، وأيضاً في جوانب تدرج التنفيذ التي تقول بأهمية المنهج المتنامي (خطوة خطوة) التي قال بها جوسكي في دراسته التي أوردها جبريل (١٩٩٢ : ١٣) والتي يمكن من خلالها ضمان نجاح التجديدات التربوية . وأيضاً تتفق مع رؤية عابدين (٢٠٠٧) التي تقول بضرورة أن يكون التجديد التربوي تجريبا متأنياً مصحوبا بتقييم موضوعي ومتدرجاً في التعميم . ومع قوة ذلك الاتساق إلا أن هناك عدم اتفاق مع دراسات أخرى مثل دراسة كوك وآخرون (٢٠٠٧) ودراسة نصار (٢٠١١) ودراسة عثمان (٢٠١١) ويعود السبب في ذلك الاختلاف إلى اختلاف أهداف الدراسة ومحورها الرئيس .

التوصيات والمقترحات :

١. توصي الدراسة بتبني الضوابط المحددة في نتائج الدراسة وعددها تسعة ضوابط وجعلها مرجعاً لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية .
٢. تقترح الدراسة إجراء مزيد من الدراسات المتعلقة بالتجديد التربوي وتقييم المبادرات التربوية القائمة وقياس مدى تحقيقها لأهدافها ، ومدى اتساقها مع متطلبات العصر وحاجة المجتمع ، كما تقترح الدراسة إجراء الدراسات المتعلقة بالكشف عن مدى رضا المستفيدين والمنفذين للمبادرات التربوية في المملكة العربية السعودية .

المراجع :

١. أبو علام ، رجاء (٢٠٠١) . مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية . ط ٣ . دار النشر للجامعات . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

٢. أحمد بن محمد العيسي (٢٠٠٩) : إصلاح لتعليم في السعودية بين غياب الرؤية السياسية وتوجس الثقافة الدينية وعجز الادارة التربوية، دار الساقي ، بيروت ، لبنان.

٣. أسكاروس ، فليب (٢٠٠٠) . الأسلوب الأثنوجرافي في البحث التربوي . مجلة التربية والتعليم . مصر ، ع ٢٠ ، ص ص ٣٨ – ٤٠ .

٤. البلحي ، محمد (٢٠١٦) . التنمية المهنية لمعلمي التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء مداخل التجديد التربوي – دراسة تقويمية . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين الشمس .

٥. جبريل ، سعيد أحمد . (١٩٩٢) . تطوير معايير التجديد التربوي في مدارس وزارة التربية والتعليم بالأردن . رسالة ماجستير منشورة ، كلية التربية جامعة اليرموك ، اربد ، قواعد معلومات Dissertations على رابط http://search.mandumah.com/Record/567515 .

٦. الحبشي ، مجدي علي حسين (٢٠١٣) التدريب الإلكتروني للمعلمين أثناء الخدمة في ضوء نموذج المدارس الذكية كأحد نماذج التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي (دراسة مستقبلية) دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية ، عدد ٣٤ ، الجزء الرابع ، فبراير ، ص ص ٨٥ – ١٥٤ .

٧. حجر ، خالد أحمد مصطفى (٢٠٠٣) . معايير وشروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي : دراسة نظرية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية ، مج ١٥ ، ع ٢ ، ص ص ١٣١ – ١٥٤ .

٨. سليمان ، سعيد أحمد (٢٠٠٥) . الحال الراهن للدراسات التربوية في مصر . مجلة التربية المعاصرة . س ٢٢ . ع ٧١ . ص ص ٣٤ – ٩٨ .

٩. عاطف صالح أحمد العدوان، (٢٠١٠) البحث العلمي ودوره في تدعيم الإصلاح التعليمي، المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى) - مصر،يوليو مجلد ٢، ص ص : ١٦١٧- ١٦٣٢

١٠. العقيل ، عبد الله بن عقيل (٢٠٠٥) . سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١١. على صباغ (٢٠١٥) مستلزمات التجديد التربوي في زمن العولمة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية - مركز جيل البحث العلمي – الجزائر، العدد، ١٠، ص ص : ٥٣ - ٦٦

١٢. على عبد الرؤوف محمد نصار (٢٠١١م) واقع التجديد التربوي في التعليم الابتدائي على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة) ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر، مصر ، عدد ١٤٦ ، الجزء الثالث ، ديسمبر ، ص ص : ٢٣١- ٣٠٩

١٣. عوض الخليفة عثمان (٢٠١١) التجديدات التربوية في التعليم الثانوي في السودان وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) ، دراسات تربوية – السودان،مجلد ١٢ ، عدد ٢٣، يناير ، ص ص : ١٠١-١٤٠

١٤. عويس ، خير الدين . الدريني ، حسين . بدران ، شبل . البيلاوي ، حسن (١٩٩٩) . دليل البحث العلمي . دار الفكر العربي . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

١٥. القرني ، محمد مسفر (٢٠٠٨) . منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية . مجلة شؤون اجتماعية . جامعة أم القرى ، ع ٩٨ ، السنة ٢٥ ، ص ٦٥ – ٩٨ .

١٦. لاشين، م. ع.، و إسماعيل، ع. ه. (٢٠١٤). التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية: رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول و الإدارة التربوية بكلية التربية ، جامعة السلطان قابوس .مجلة الدراسات التربوية والنفسية - سلطنة عمان، مج ٨، ع ١ ، 84. - 59 مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/489469

١٧. مجمع اللغة العربية (١٤٢٥هـ) . المعجم الوسيط . ط ٤ . مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

١٨. محمد بن منظور(١٩٩٣م) . لسان العرب، . ط ٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

١٩. محمد عزت عبد الموجود (١٩٩٢): أمريكا عام ٢٠٠٠ ، استراتيجية للتربية ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، مطابع الدوحة الحديثة.

٢٠. محمود عباس عابدين (٢٠٠٧) تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي .دراسة ميدانية، مجلة رابطة التربية الحديثة ، مصر ، مجلد (١)، عدد (١) ، ص ص : ١٣٠ ـ ٢٢٠

٢١. وزارة المعارف السعودية (١٣٩٩هـ) التجديد التربوي ، لماذا ؟ وكيف؟ مجلة التوثيق التربوي ، العدد السابع عشر والثامن عشر، الرياض ، ص ١٣٤

22.- Crockett, J.B, Billingsley, B.S, & Boscardin, M.L (Eds.) . (2012) . Handbook of ledership and administration for Special education . New York, Ny : Routledge.

23.- Siu-Wai (2006): Professional Development Needs of MiddleManagers in Primary Schools on Educational Change, Journal of Basic Education, Vol. 15, No. 2.pp.109-119

24.- Koc, Y. et. al., (2007): Elementary school curriculum reform in Turkey, International Education Journal, vol. 8, no. 1,pp.1443-1475

25.- Taylor, w (1997) . aims and objectives of secondary education. European journal of education .

26.- Caldwell B.J. & Hayward, D.K . student outcoms and the Reform of Education , The Future of schools Lessons of Public Education from the reform . open university press, London, 2009.